وادى الضغط الذي مارسته حركة غوش ايمونيم على الحكومة ، بمساعدة الوزير شارون والاوساط الدينية المتطرفة ، الى دفع الحكومة للبحث عن تسوية لمشكلة اخلاء مستوطنة ايلون موريه ، توفق بين رأيي وزير الدفاع وايزمان ووزير الزراعة شارون . فقد قرر مجلس الوزراء الاسرائيلي ، نزولا عند رغبة شارون ، توسيع الاستيطان في الضفة الغربية وغور الاردن وقطاع غزة ، وهضبة الجولان ، عن طريق زيادة عدد المستوطنات القائمة واقامة مستوطنات اخرى على « اراض تابعة للدولة » . كما قرر تشكيل لجنة وزارية « لاتخاذ القرارات التفصيلية المتعلقة بالموضوع ، في ضوء تقرير كامل سيقدمه المستشار القانوني للحكومة . اما بالنسبة لمستوطنة ايلون موريه ، فقد وافق مجلس الوزراء على حل وسط ، وفقا لمقترحات المستشار القانوني ، القاضية بنقل المستوطنة الى جبل الكبير ، المحاذي لمدينة نابلس ، والذي تبلغ مساحته ضعف مساحة ايلون موريه الحالية . وستقام المستوطنة على اراض حكومية » . واعلن وزير التربية والتعليم زفرلون هامر بعد انتهاء جلسة الحكومة ، « انه تم اتخاذ قرار مبدئي هام في موضوع الاستيطان ، حيث كلفت لجنة وزارية دراسة الجوانب المكانية والقانونية والمالية والتخطيطية المتعلقة بهذا الموضوع . وبالنسبة لمقترحات كل من الوزيرين وايزمان وشارون ... فهنالك قاسما مشتركا يجمعهما ، وهو الرغبة في تطوير الاستيطان اليهودي في ارض ـ اسرائيل » (ز.أ.أ. ، العدد ١٩١٤ ، ١١ و١٢/١١/١٩٧٩ ، ص ٩ ـ ١٠) .

وعلم ان الوزير شارون طرح خلال جلسة الحكومة مشروعه الاستيطاني لعام ١٩٨٠ ، وهو يقضي باقامة ١٦ مستوطنة وتسع كتل استيطانية . واوضح شارون ان معظم المستوطنات ستقام على « اراض للدولة » في حين ان جزءا ضئيلا فقط سيقام على اراض لم تسو ملكيتها بعد . اما وايزمان فقد طالب باجراء دراسة لوضع الاراضي في المناطق المحتلة قبل اتخاذ قرارات حول الاستيطان (المصدر نفسه) .

ردود الفعل على اخلاء ايلون موريه

اتسمت ردود الفعل على قضية ايلون موريه بتوجيه النقد الشديد الى الحكومة والدعوة الى اسقاطها . فعلى الصعيد الحزبي ، استغلت المعارضة ، بجميع احزابها ، قضية استقالة دايان وقرار المحكمة العليا بشأن اخلاء مستوطنة ايلون موريه ، لتقديم خمسة مقترحات لحجب الثقة عن الحكومة في جلسة الكنيست التي عقدت يوم ٢٢/١٠/٧٩ . وقد دعت المقترحات الخمسة الى اقالة الحكومة وتقديم موعد الانتخابات .

وكان اول المتحدثين في جلسة الكنيست زعيم حزب العمل شمعون بيرس الذي اشار الى استقالة دايان وقضية ايلون موريه ، كحقيقتين تثبتان فشل سياسة الحكومة . وفي معرض هجومه الشديد على الحكومة تساءل بيرس : « هل هناك شخص [في الحكومة] يسأل نفسه ربجنية ، الى اين تتدهور الامور في المجال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي . لقد مضى على وجود هذه الحكومة ٨٥٤ يوما رفعت بها الدين القومي الى ٨٧٥ مليار ليرة ، اي ان الدين يزيد كل يوم بمبلغ ثلاثة ارباع المليار من الليرات ، وخلال ٢٩ شهرا ارتفع التضخم بنسبة ٢٢٥٪ ، ولا زال يرتفع بمعدل ٨٪ شهريا . ولقد تضاعف العجز التجاري ورصيد التعلق بالولايات المتحدة الى درجة لا سابق لها . وانتقلت مبالغ طائلة من الاموال من جيوب العاملين الى جيوب الاغنياء ، فبقي الازواج الشباب والمهاجرون دون مسكن ، والعالم لم يعد يعرف قيمة اجوره » (هارتس ، ٢٤/١٠/٧٩) . واضاف بيرس ، معلقا على قول بيغن عند تسلمه السلطة ، « انه سيكون الكثير من ايلون موريه » ، بقوله : « ان هذه المستوطنة تحولت الى رمز . ولقد امتص الرمز والمكان في آن واحد ضريبتين اوروبيتين : حكم قضائي وقرار حكم سياسي ... وان يزيد العراخ اية محاولة للتحايل على تنفيذ قرار المحكمة » (المصدر نفسه) . وفي نهاية كلمته دعا بيرس الحكومة الى الاستقالة قائلا : « انكم تحسنون صنعا مع الشعب ، اذا حررتموه من تقاعسكم . هذه الحكومة لا تستطيع سوى القيام بأمر واحد ، فان ترحل فورا . فليس لديها ما تقدم افضل من ذلك » (ز.أ.أ. ، العدد ١٩٠١ ، ٢٣ و٢٤/١٠/٧٩ ، ص ٤) . الا ان الكنيست رفض مشاريع حجب الثقة عن الحكومة ، اذ جاءت نتيجة التصويت لصالح الحكومة ، باكثرية ٥٩ صوتا مقابل ٤٧ صوتا (المصدر نفسه) .

اما ردود الفعل في وسائل الاعلام ، فقد اتسمت ايضا بتوجيه النقد الى سياسة الحكومة في المجال الاستيطاني وغيره ، والدعوة الى تنفيذ قرار المحكمة